

هذه حوصلة النقاشات بين مبعوث المركز و لجان الفروع في فرنسا اثر الاعلان على الوحدة بين تونس وليبيا .  
وقد كان الهدف من هذه البعثة تعميق النقاش في ما يخص هذا الحدث و توضيح موقفنا منه و كان من المستحيل  
تعميق النقاش في هذا الموضوع و فهم الموقف الذي اتخذه تنظيمنا منه بدون تقييم مواقفنا من المسألة القومية و كان  
لازما وضع هذا في اطار تقييم الصراع بين الخطيين في تنظيمنا و تطور مواقفه بصفة عامة و موقفه من المسألة القومية  
بصفة خاصة و ذلك يارتباط بهدف البعثة .

### ١ - تقييم الصراع بين الخطيين في تنظيمنا

ان تطور الصراع بين الخطيين في تنظيمنا مربوط ارتباطا شديدا بتاريخ و تطور تنظيمنا على كل المستويات و ذلك  
بارتباط بتطور الوضع في بلادنا و على المستوى العربي و العالمي . و لذلك فانه عندما نتكلم على تقييم الصراع بين  
الخطيين انما نتكلم على تقييم التطور الذي عرفه تنظيمنا في مواقفه و ممارسته النضالية و طبيعته التطبيقية من وجهة  
نظر الصراع بين الخطيين الذي هو محرك هذا التطور و مفتاح فهمه . و نقسم تطور التنظيم و تاريخه الى ثلاث مراحل  
كبيرة :

( ١ = ١٩٦٣ - ١٩٦٧ : مرحلة الصراع ضد الانتهازية اليمينية

( ٢ = ١٩٦٧ - ١٩٧٣ : مرحلة الصراع ضد الانتهازية اليسارية

( ٣ = الفترة الحالية : الصراع لتدعيم الخط البروليتارى و مقاومة كل الانحرافات و التيارات البورجوازية الدخيلة .

\* ( ١ - ١٩٦٣ - ١٩٦٧ : مرحلة الصراع ضد الانتهازية اليمينية .

أ - نشأة التنظيم : وقع الاعلان على التجمع التونسي للدراسات و العمل الاشتراكي في سبتمبر ١٩٦٣ . و تمتاز  
الفترة التي وقع فيها هذا الاعلان بافلاس سياسة البورجوازية التقليدية التي لم تستطع تدعيم الاستقلال الداخلي .  
فبعد ٧ سنوات على الاستقلال ما زالت قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني في ايدي المعمرين الفرنسيين و لم  
يستطع النظام حل المشاكل المطروحة عليه لتنمية الاقتصاد و تلبية حاجيات الجماهير و منذ ذلك الوقت اظهر عجزه  
على حل مشكل البطالة اذ ارتفع عدد البطالين - حسب احصائياته - الى ٣٠٠.٠٠٠ بطال ( عام ١٩٦١ ) و نتج  
عن هذا الافلاس أزمة عامة دفعت ببعض الناقمين الى محاولة الانقلاب التي اخافت النظام و جعلته يرد بعنف و تصلب  
ظهر في منح كل تنظيم سياسي غير الحزب الحاكم ( منح الحزب " الشيوعي " ) و بداية هيمنة الدستور على كل  
المنظمات القومية .

و امام هذه الازمة بدأت تظهر معارضة لسياسة النظام العاجزة على حل المشاكل الحيوية للشعب و اول ما نشأت  
في الاوساط المثقفة و خاصة عند الطلبة الذين كان اغلبهم و قمتها في باريس حيث ان الجامعة التونسية ما زالت  
صغيرة و جديدة العهد . و كانت الحركة الطائنية خاصة في باريس تحت تأثير ثلاث تيارات بورجوازية : القوميون  
العرب ( تجمع الاشتراكيين العرب ) و التحريفية ( الحزب " الشيوعي " التونسي ) و التروتسكية ( كفاح ) . و لكن  
انتهازية هاته التيارات جعلتها عاجزة على استيعاب الطاقات الثورية الجديدة و فتح آفاق لها . فنشأ تنظيمنا  
كتجاوز لها تيارات و لفتح آفاق للطاقات الثورية الناشئة ( ارجع الى افتتاحيتي العدد الاول و الثاني من  
آفاق ) . و هكذا كان ميلاد التجمع التونسي للدراسات و العمل الاشتراكي لتطور الوضع في بلادنا و تلبية حاجيات  
لم تكن التيارات الانتهازية الاخرى قادرة على ارضائها .

ب - تطور التنظيم و اول صراع كبير بين الخطيين : لقد كان ميلاد تنظيمنا كما لاحظنا انتصارا و مكسبا . ثمينا  
ولكن هذا المكسب كانت له حدوده الموضوعية و الذاتية . لقد نشأ التنظيم وسط الحركة الطلابية في باريس .  
و الطلبة في ذلك العهد في باريس كلهم من اصل بورجوازي كبير خاصة و بورجوازي صغير و كانوا خارج البلاد بعبيدين  
عن الشعب و حتى عندما عادت اغلب الاطارات القيادية عام ٦٤ فان اكثرهم انتهى تعليمه ليكون له منصب اجتماعيا  
عاليا ( اساتذة في الجامعة ، مهندسين ، محامين ، فلاح ) و بقي عملهم النضالي في الجامعة و الاوساط  
الثقفة .

ثم انه رغم القطيعة الظاهرة مع التيارات البورجوازية المأثرة على الحركة الطلابية فلقد بقي تنظيمنا تحت تأثير  
هذه التيارات .

و كان التنظيم رغم كونه يظم اجذر الطاقات الثورية للحركة ، تنظيما اصلاحيا يناضل من اجل اصلاحات في اطار  
النظام القائم و لا يطرح مسألة تحطيم هذا النظام و الثورة . و لقد ساعد على تطور هذا التيار الاصلاحى اليميني



— بالاطلاق الى العوامل السابقة — عود رسمالية الدولة • فهد • مثل • المرحومة العمادمة وبرنامجها الاصلاحى ( سياسة التعاقد • تعميم التعليم ، تميم اراضي المحمرين ٠٠٠ الخ ) وجدت التيارات التحريفية واثروتسكية قاعدتها الرضوية • فبينما اتبع التحريفيون سياسة " المساندة المشروطة " وجدت الاطروحة الثروتسكية القائلة بان الديمقراطية مستقلة عن البورجوازية ومصالهما متناقضة ، الظروف مواتية لتشجيع وبت سياسة الدخل • الحزب الحاكم وتغليب البيروقراطية على البورجوازية و دفع الاولي للقيام باصلاحات جذرية • اما تنظيمنا فقد وجد نفسه امام وضعية جديدة غير التي نشأ فيها ، ولم يكن له تحليل واع لهذه الوضعية وخط واضح وموحد تجاهها • ووقع التيار الاصلاحى اليميني اكثر فاكثر تحت تاثير التيارات الانتهازية الاخرى واصبح ينادى علنا بضرورة الدخول في الحزب الدستوري وفي النظام • لان الحزب الدستوري — حسب زعم هذا التيار اليميني — ليس حزب طبقة واحدة وانما هو جبهة تضم كل القوى والطبقات في البلاد ، اما الدولة فليست جهاز هيمنة طبقية على بقية الطبقات وانما هي حكم يبين كل الطبقات وفوقها — اى دولة بونابارطية — ( انظر آفاق عدد ٩ : اليسار التونسي والاشتراكية الدستورية • )

الا ان عوامل اخرى ساعدت على خلق تيار ثورى في تنظيمنا ومقاوم لهذا التيار الاصلاحى اليميني • فسرمان ما تبين الوجه الحقيقي لبورجوازية الدولة اذ عمدت الى فرض سياستها بالقوة وقمع الجماهير الشعبية ( حوادث مساكن ) وارتفعت في احضان الامبريالية الامريكية التي كانت تمول النظام فن طريق البنك العالمى " للتنمية " ( بنك ماكنارا ) وتآمر للاستحواض على بنزرت وتحويل بلادنا الى قاعدة عسكرية لها • فاصبحت معارضة الجماهير الشعبية وخاصة في الاوساط الفلاحية لها من السياسة عامة و يومية •

وكانت الحركة الطلابية بدورها تعارضها من السياسة ، وتجزرت معارضتها لها خاصة بوصول الافواج الاولى من ابناء الشعب الى الجامعة • وكان تنظيمنا يعمل في الاوساط الطلابية ويستوعب كل الطاقات الثورية الجديدة ، فدخل العنصر الشعبى — الطلبة القادمين من اوساط شعبية — للتنظيم خاصة وان التيارات السياسية الاخرى — اساسا التحريفية والثروتسكية — قل تاثيرها بسبب انتهازيتهم التي جعلت منها ذيلا للنظام لا اكثر ولا اقل • وجاءت هذه الطاقات الثورية الجديدة لمقاوم التيار الاصلاحى اليميني • وما عدى الصراع بين الخطين في ذلك الوقت اشتداد الصراع على المستوى العالمى بين الماركسية اللينينية والتحريفية ، واندلاع الثورة الثقافية البروليتارية في الصين • ولعبت السفارة الصينية في تونس دورا كبيرا في التحريف بها وبالماركسية اللينينية ومقاومة التحريفية •

كل هذه العوامل تضافرت لخلق تيار ثورى في تنظيمنا اصبح يشكل عام ٦٥ و ٦٦ قوة امام التيار الانتهازى اليميني • وتمكن من هزم سياسة الدخول في الحزب الدستوري والنظام رغم ان جوهر تحليل طبيعة النظام والحزب الدستوري بقى هو نفسه ( انظر الكتيب عدد ١ )

وقد حاولت القيادة في ذلك الوقت فرض التعامش السلمى بين الخطين وكما احتد الصراع تدخل لتقول : " توقوا سوف اعطيكم ارضية وبرنامجا " ( والتاريخ يعيد نفسه ) وظل الصراع بين الخطين يتقدم والجنح الثورى ينتصر شيئا شيئا الى ان جاءت ١٩٦٧ وحطم مواقع الانتهازية اليمينية وطرد ممثلها من صفوفنا ، وكان هذا مكسبا في تاريخ تنظيمنا وحركتنا اذ اعلن تنظيمنا لاول مرة انتمائه الى الماركسية اللينينية وافكار ماو تسي تونغ ، وطرح شعار الالتحام بالشعب ، وبناء حزب الطبقة الشغيلة لقلب النظام القائم وتحويله بنظام ثورى يلبي مصالح ورفاهات شعبنا ، و اعلن تنظيمنا معاداته للتحريف كآخر ملجأ للبورجوازية ومقاومته لها كحدوث الثورة البروليتارية والماركسية اللينينية •

\* ( ٢ ) — ١٩٦٧ — واخر ١٩٧٣ : الصراع ضد الانتهازية اليسارية

لقد كان للنصر الذى حققه تنظيمنا سنة ١٩٦٧ بخصيصة الخط الاصلاحى اليميني ، ومقاومة التحريفية واعلانه الانتناء الى الماركسية اللينينية ، حدود موضوعية • فرغم طرحه شعار الالتحام بالشعب فان هذا الشعار لم يصبح واقعا ، وبقى العمل اساسا في الاوساط الطلابية وهكذا بقى طابعه الطبقي بورجوازيا صغيرا • ثم ان استيعابه لل " مل " كان محدودا جدا وهذه العوامل مجموعة تمثل قاعدة موضوعية للثباتية واليسارية والايروادية لا تحكّم على الواقع حكما علميا بل تنظر اليه بطريقة مثالية فترى اهداف نضالها قريبة — اقرب منها الى الواقع — وقد شجع على هذا التيار اليسارى التحالف مع الثروتسكيين الذى دفعت اليه عدة عوامل • فبالاطافة الى عدم استيعاب ال " مل " استيعابا حقيقيا وعميقا ، والطبيعة البورجوازية الصغيرة للتنظيم ، كان الثروتسكيون هم بدورهم ضد



التحريفية وكانت تحاليلهم النظرية تجد قاعدة موضوعية في تطور الرشيالية آنذاك والذى كان يعطي لتحاليلهم مظهرها من الصحة جعل التنظيم يتبناها . ومن هنا جاء الخط التروتسكي والمواقف التروتسكية التي نقاومها حتى اليوم ومنذ ذلك الوقت في صفوفنا . ثم انهم لما شاهدوا الانتصارات التي حققتها الثورة الثقافية البروليتارية والتي استقطبت كل الطاقات الثورية على المستوى العالمي ، وضعوا قناع التروتسكية الماوية القايلة بان افكار ماو تسي تونخ لا تتناقض مع التروتسكية ( وهذا التيار وجد على المستوى العالمي لافي تونس فقط ) كل هاته العوامل شجعت على التحالف مع التروتسكيين الذين التحقوا بالتنظيم مباشرة في اللجنة المركزية وذلك لقدمهم في النضال السياسي . وكان الكتيب الاصفر ( الثورة الفلسطينية في علاقاتها بالثورة في تونس ) نتيجة اولى لهذا التحالف . ثم كانت نضالات ٦٧ - ٦٨ في الاوساط الطلابية والتي كان التنظيم على راسها وكانت التصريحات والمناشير التي تتطابق بشعارات لا طاقة للحركة الثورية لتبليغها . فاصبح شعار تحطيم جهاز الدولة البورجوازي وتعويمه بدكتاتورية البروليتاريا شعارا تحريزيا ( انظر تصريح التنظيم المؤرخ في ٣٠ جانفي ١٩٦٨ ) وعلى قاعدة عدم فهم دور الحركة الطلابية ، وقع دفع جمهور الطلبة الى القيام بمهام ال " م ل " في الالتحام بالشعب وتظييمه ، فكانت حركة مارس ١٩٦٨ وما سبقها من نضالات في الاوساط الجامعية .

وكان لا بد لهذه الممارسة اليسارية وهاته النظرة المثالية ان تصطدم بالواقع وتنتهي الى تعديل خطنا . فقام العد وبهذا الدور وذلك بالقبح الذي تسلط على كل الطاقات الحية للتنظيم في مارس ٦٨ . فمكن من احياء الصراع لتقييم هاته الممارسة ومقاومة الانحرافات اليسارية وهكذا بدا الصراع الكبير الثاني بين الخطين ولكنه ظل مدة طويلة صراعا بين تيارين في اطار خط واحد قبل ان يصبح صراعا بين خطين متباينين .

وينقسم الصراع في هاته الفترة الى ثلاثة مراحل :

أ - مارس ٦٨ - مارس ٧٠

ب - مارس ٧٠ ، مارس ٧١

ج - ٧٢ ، آخر ٧٣

= أ = مارس ٦٨ ، مارس ٧٠ : لقد كان من نتائج القبح الذي ذهب باغلب الطاقات في تنظيمنا ان اظهر الوجه الحقيقي للكثير من العناصر التروتسكية الذين تخاذلوا ، ومكن من اعادة الصراع السياسي والادبيولوجي فسي صفوفنا حول تقييم ممارستنا والواقع الذي ادت له . وبدأ الصراع ضد الخط التروتسكي الذي كان مهيمنا للاسباب المذكورة سابقا . ولكن الصراع في هاته الفترة ظل جزئيا ، ولم يكن يرفض الخط التروتسكي كاملا ، وانما يحعض اجزائه ، اى انه لم يقاومه من وجهة نظر الاستراتيجية وانما من وجهة نظر تكتيكية . فظل الصراع في اطار الخط التروتسكي ولكن رغم هذه الحدود فقد امكن من اضعاف الخط التروتسكي واخرجه قليلا قليلا ولقد دار هذا الصراع اساسا حول هاته المسائل :

\* التكتيك والنضال من اجل الديمقراطية : كان التيار التروتسكية يرفض النضال من اجل الديمقراطية والاهداف التكتيكية التي يمكن تحقيقها في اطار النظام القائم ، ولا يعتبر الا الاهداف الاستراتيجية البعيدة : الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا . فوقع الصراع ضد هذا الموقف اليساري المتطرف ، وصار الاقتناع بضرورة النضال من اجل الديمقراطية والاضلاحيات .

\* ستالين وتروتسكي : كان التيار التروتسكي يرفض ستالين ويقول ان ماو تسي تونخ وتروتسكي لا فرق بينهما فوقعت مقاومة وهزم هذا الموقف البورجوازي وصار الاعتراف بستالين كقائد من قادة البروليتاريا العالمية وتروتسكي كمرتد وخائن لك " م ل " والبروليتاريا .

وفي علاقة بهذه المسألة وقع الصراع على مصطلح الثورة الديمقراطية الوطنية الذي كان التيار التروتسكي لا يعترف به كاصلاح ماركسي ، فهزم واقر الجميع صحة هذا المصطلح وثورية هذا المبدأ ولكن الصراع بقي على مستوى المبادئ ولم يتجاوزها للصراع على طبيعة الثورة في تونس .

\* المسألة الفلاحية : كان التيار التروتسكي يعتبر نضال الفلاحين من اجل الارض قبل عام ١٩٦٥ نضالا رجعيا ( الكتيب عدد ٥ ) فوقعت مقاومة هذا الموقف وهزم . الا ان الصراع لم يقع على المسألة الزراعية بعد ١٩٦٥ حتى الان ، فبقى التحليل التروتسكي هنا مهيمنا .

\* الخط الشيوعي العالمي : كان التيار التروتسكي يعتبره غير موجود وانتهى الصراع في هاته المسألة بالاعتراف بوجود خط شيوعي عالمي .



وكانت لهذه الصراعات حدودها الموضوعية اذ وقعت في السجن وبعزل من كل ممارسة نضالية وسط الجماهير الشعبية وعن منشورات الحركة الشيوعية العالمية ، ولكن هاته الظروف مكنت من تكوين نظري وادبيولوجي وتعلم سوف يعطي ثماره في ما بعد .

= ب = مارس ٧٠ ، افريل ٧١ : بعد الخروج من السجن في مارس ١٩٧٠ جاءت عدة عوامل لتغذي الصراع السياسي والادبيولوجي في صفوف التنظيم فيخرج كل الرفاق من السجن انتهت العزلة بدأ الالتحام بالليقطة الشغيلة ، فبدأت تطرح عدة مشاكل لم تكن الدراسة النظرية وحدها كافية لطرحتها ، وبدأ الثوبير الادبيولوجي يجد قاعدته الموضوعية والعوامل المشجعة له في ممارسة الالتحام بالجماهير الشعبية حيث "الأفكار الصحيحة" .  
اما العامل الهام الآخر فهو التغييرات التي عرفتها البلاد بعد ازمة ٦٩ ، حيث ان الاختيارات الاقتصادية والسياسية الجديدة فتحت البلاد على مصراعيها لهيمنة ونهب الامبريالية العالمية . و هجم كبار الملاكين في البلاد تشجعهم الحكومة بالقروض والقوانين ، واضطر صغار و فقراء الفلاحين الى ترك اراضيهم لهؤلاء الملاكين مقابل ديون تراكمت ليقفوا تحت رحمتهم او ليذنبوا بضخمون جيش البطالين في المدن بحثا عن العمل لا يجدونه الا وراء البحار في الهجرة .

هذا في الداخل ، اما على المستوى العالمي ، فقد تدعم انتصار ال "م ل" على التحريفية بتباين نهائيا مع التيارات البورجوازية والصغيرة من تروتسكية وغيبارية وغيرها . وقد مكن الخروج من السجن من الاتصال بمنشورات الحركة الشيوعية العالمية والاستعانة بها على فهم الواقع في بلادنا .  
كل هذه العوامل ساعدت على بحث الصراع من جديد على مسائل تهتم الحركة الثورية في بلادنا ، ولها علاقة بطبيعة الثورة - الا ان هذا بقي دائما في اطار الخط التروتسكي حتى افريل ٧١ - وهذه اهم المسائل التي وقع عليها الصراع في هاته الفترة :

\* الديمقراطية و "الجبهة الديمقراطية الموحدة" : نتذكر كيف كان التيار التروتسكي على مواقف يسارية ، ويرفض النضال من اجل الديمقراطية . ولكن من خصائص التروتسكية والانتهازية هي انها اذا هزمت يسارا تتقلد يميننا ، ويبقى الجوهر هو نفسه : الانتهازية والمواقف المتخاذلة . وهذا ما وقع للتيار التروتسكي . فعندما عاد المستيري للحكم في جوان ١٩٧٠ ، ومع الوعود المعهودة بالديمقراطية ، و اراد النظام بعد محاكمة بن صالح استرجاع ثقة الجماهير و تهفيت فذهبهم بما سماه "الاستشارة الشعبية" انزلق التيار التروتسكي في الانتهازية اليمينية واصبح ينادى بالتحالف مع المستيري والتيارات البورجوازية الصغيرة في اطار ما سماه "بالجبهة الديمقراطية الموحدة" بينما مهمة بناء حزب العمال اي تنظيم البروليتاريا تنظيميا مستقلا لقيادة مثل هاته الجبهة وكل الحركة الثورية - والتحالف بين الطبقة الشغيلة والفلاحين - لم يقع منهما شيئا . وهذا معناه تحويل الحركة الثورية والشعبية الى ذيل للبورجوازية . فوقعتم مقاومة هذه النزعة التخاذلية المعادية لمصالح الثورة والبروليتاريا ، وانتصر التيار البروليتاري على هذه النزعة التروتسكية اليمينية .

\* المسألة الثانية التي وقع عليها الصراع هي مسألة الالتحام بالطبقة الشغيلة ، فعندما لاحظ التيار البورجوازي الصعوبات في تحقيق هذه المهمة ، لم ينظر الى هاته الصعوبات من وجهة نظر الخط والمواقف التي هي السبب الحقيقي لها . و فضل العدول عن الالتحام و ذل وراء عدة تبريرات ( السرية ، والظروف الغير ملائمة ) و ظهرت نزعة الرجوع الى الجامعة حيث العمل اقل صعوبة ، فوقعتم مقاومة هذه النزعة من طرف التيار البروليتاري .

\* ومن المسائل الهامة التي وقع عليها الصراع ، المسألة الزراعية . فبينما كبار الملاكين هجروا في الريف التونسي يتلحون اراضي صغار و فقراء الفلاحين باكثر ما كانت عليه الحال قبل التعاقد ، كان التيار التروتسكي يقول بأن "الرسالية في البلاد التونسية تتطور بسرعة امريكية" و يصفقون لذلك لانه "موضوعيا يقرنا من الثورة الاشتراكية اذ يساعد على تقوية صف البروليتاريا" و لا يرون ما يقاسيه جمهور الفلاحين الذين يفقدون اراضيهم من دون ان يجدوا شغلا و ذلك لان التطور الراسمالي اخذ ضربة بسقوط بورجوازية الدولة التي كانت هي بدورها عاجزة على تطويره بسبب هيمنة الامبريالية .

وتواصل الصراع على هاته المسائل الحيوية ، بينما طبيعة النظام تظهر كل يوم اكثر بهجوم الامبريالية المتصاعد على اقتصادنا و طرف عشرات الآلاف من ابناء شعبنا للهجرة و تدور الحالة العامة للجماهير الشعبية في المدن والارياف . فساعد كل هذا على توهيج التناقضات ، و تبيين القوات المحركة للثورة والاعداء الحقيقيين للشعب . ولم يأت افريل ٧١ حتى اصبح الصراع - على ضوء تطور الوضع في بلادنا - صراعا بين خطين متباينين :



- الخط التروتسكي القائل بان التناقض الاساسي هو بين المبرجوازية التونسية و البروليتاريا وان هذا التناقض لا يحل الا بالثورة الاشتراكية بانتفاضة البروليتاريا ( ولا يعطي اهميتها للقوى الاجتماعية الاخرى و لا لهيمنة الامبريالية ) بقيادة الحزب الشيوعي \*

- والخط الـ "م" البروليتاري ، خط الثورة الديمقراطية الوطنية الذي يرى ان التناقض الاساسي هو بين مجموع الشعب و الامبريالية و مملاتها ، وان هذا التناقض لا يحل الا بالحرب الشعبية الطويلة المدى ، في اطار جبهة شعبية تنظم كل القوى الثورية و تركز على التحالف المتيقن بين الطبقة الشغيلة و الفلاحين الفقراء و تحث قيادة حزب شيوعي "م" .

وكان الخط الثاني ( الخط البروليتاري ) هو الذي يتبوء التنظيم في الداخل ، ولكن القمع الذي تسلط في افريل ٧١ ( اعتقال احمد بن عثمان من جديد ) جعل الجناح الـ "م" ينادر البلاد ليقادى القمع ( و هنا ك نقد ذاتي في هذا الشأن يجب ان يقع ) بدون ان تكون له امكانية تدخل فعلي لتفصيم الصراع بين الخطيين . فانضم التيار التروتسكي كذا الفراغ لاسترجاع قيادة التنظيم في الداخل - و تعادت هذه الحالة حتى فيفري ٧٢ حيث تبدأ مرحلة اخرى .

= ج = فيفري ٧٢ - آخر ٧٣ :

الحالة في تلك الفترة : كان التنظيم في الداخل ضحية قمع جديد بمناسبة مناضلات جانفي و فيفري ٧٢ ، رغم انه لم يقم بدوره في قيادة الحركة و توجيهها نظرا للخط الذي كان يتبعه و موثقه من حركة الشباب .

اما في الخارج فقد وصلت الحالة في فرع باريس الى درجة ان كان الانقطاع تاما مع البلاد ، ووقفت الجريدة عن الصدور ، و انقسم الفرع الى شقين : شق دغمائي منشق و شق عفوي يرفض الخوض في النقاش السياسي . و في هاته الظروف التحق اثنان من المناضلين من الداخل ( على مواقف الثورة الاشتراكية ) بباريس حيث وصلوا الرفاق الذين غادروا البلاد عام ٧١ على مواقف الثورة الديمقراطية الوطنية - و امام الوضع الذي كان عليه التنظيم في الداخل و الخارج ، وقع التحالف بين الاتجاهين لتأسيس " اللجنة التنظيمية المؤقتة " على قاعدة ارضية دنيا تتباز بالتعايش السلمي بين الخطيين و بوضعها مصالح التنظيم في مرتبة القيادة على حساب السياسة و مصالح الجماهير . و هذا الخط الانتهازي لم يمكن من طرح المشاكل ، و حتى الصراع ضد العفويين و الدغمائيين بقي سطوحي ، و لم يقع تعميقه و تصميده بصورة تسمح اكل التنظيم بمقاومة هذه الانحرافات البورجوازية لان الصراع بقي محدودا على مستوى القيادة . و هذا ما يفسر تأثير العفوية و الدغمائية في صفوفنا الي اليوم .

على انه رغم الحدود المذكورة للقاعدة التي تكونت على اساسها " اللجنة التنظيمية المؤقتة " فقد مكنت من اخراج التنظيم من وضعية التشتيت التي كان عايرها و تقديم العمل في الفترة الاولى ، خاصة وان الظروف كانت تساعد على تصور من القاعدة الى التنظيم ، اي تطور تلقائي كان ممكنا في فترة صعود التلقائي للمناضلات و الحركة الشعبية فكان هذا التطور يدفع بقاعدة التنظيم الى التقدم و الاتباط بالعضلات بطريقة عفوية - و امس على قاعد الارضية التي كانت مجبرة نسبيا من طرف المناضلين في القاعدة ( مثال : المواقف و الدور الذي لعبته فروعنا في اضرابات الجوع في فرنسا ) . و هنا تجدر الملاحظة ان ارضية " اللجنة التنظيمية المؤقتة " لم تكن تتحجر على قاعدة للعمل الا في الخارج حيث المركز يشرف مباشرة على العمل ( وان كان اشراف المركز على عمل الفروع يحترم هذه الارضية له حدود كبيرة ، و اكبر دليل على ذلك القطيعة النسبية التي كانت بين المركز و الفروع اثناء اضرابات الجوع ) اما في الداخل فبعد خروج الرفاق من السجن في سبتمبر ٧٢ ، وضعت قيادة الداخل ( والتي كانت على خط الثورة الاشتراكية ) للمهاكل الجديدة برنامجا ذا خصبة عشر نقطة يختلف على الارضية المؤقتة .

و لكن التطور التلقائي للحركة الشعبية و التقدم العفوي للتنظيم في فترة صعود المناضلات كان لا بد ان ينتهي الى مفترق : اما ان يجد قيادة تفتح له افقا و تثير له الطريق ، و بالتالي تسمح له بمواصلة التقدم و الا فالنتهي الى الازمة و التقهقر . و بما ان المركز كان عاجزا - على قاعدة ارضية التعايش السلمي - على قيادة الحركة و التنظيم و حل التناقضات التي طرحها تطور المناضلات الشعبية ، و انتشار التنظيم بارتباط بها ، فان المشاكل بدأت تتراكم و القاعدة ترى الازمة قادمة و لا تعرف كيف تحاربها فتوجه الى المركز و لكن هذا الاخير كان يكتفي بتوجيهات عامة سرعان ما فهم المناضلون حدودها ، و لم تكن كافية لارضاء حاجياتهم .

و كانت هاته المشاكل و التناقضات التي يطرحها الشمال و القاعدة تثير الصراع من حين لآخر و لكن سرعان ما يبهت و ترجع الامور كعادتها . و لكن كان للقاعدة مسؤولية في هذا الجمود للصراع الطبقي وسط التنظيم فان المسؤولية الاساسية على عاتق الجناح الـ "م" في القيادة لانه لم يقم بواجبه في الصراع ضد الخط الانتهازي



الذي كان من اولى الناس به ، وقبل معه التمايش السلمي ، وكان له بصمته في حركات المقاومة  
وتعطيل الصراع الطبقي زمنا طويلا على حساب حاجيات النضال والثورة .

وتمادت هذه الحال والمشاكل تتراكم من دون حل حتى تحولت الى تناقضات بين المركز والقاعدة ، وخاصة  
بينه وبين التنظيم في الداخل ، فامام هجرت المركز على القيام بدوره كقيادة ، وقع التنظيم في الداخل في انحياز  
تصفوى يرفض الاعتراف بوجود قيادة قومية ويقول بوجود مركزين : مركز في الداخل ومركز في الخارج وجاءت هذه  
التناقضات لتفزع حدا للتمايش السلمي وتطرح مشكل الخط على مستوى اوسع واشمل واعمق من اى وقت مضى .

ولقد طرح تطور النضال وانتشار التنظيم بارتباط بهذا التطور مشكلا حيويا آخر في علاقة صعود الفاشية -  
فمنذ صيف ١٩٧٣ ونحن نعيش سباقا مع الساعة بينما وبين العدو والذي كان يستعد لضرب التنظيم والحركة  
الشعبية ، ان لا يمكن مجابهة هذا الخطر من دون خط سياسي واديلوجي وتنظيمي صحيح ، فعاد الصراع بين  
الخطين قويا لتحديد سياسة صحيحة تمكن الحركة الشعبية والثورية من الحفاظ على مكاسبها والصمود امام  
الفاشية وهنا يجب لفت نظر كل التنظيم للدور الرجعي الذي لعبه التيار التروتسكي في العبادة لتعطيل الصراع  
وبالتالي للوقوف ضد تحديد سياسة تمكننا من مجابهة الخطر الذي يهدد الحركة الثورية والجمهورية في بلادنا .  
وقد وقع الصراع على عدة مسائل ، منذ بداية سنة ١٩٧٣ وهذه اهم المسائل التي دار حولها صراع فني  
القيادة ( في ما يخص محتوى الصراعات المذكورة يجب الرجوع الى محاضر الجلسات والنصوص التي وقعت في هذا  
الشأن ) :

\* المشاكل التي يطرحها التنظيم في الداخل ، وخاصة مشكل الدعاية والتحرير الذي اخذ منه التنظيم  
في الداخل موقفا يساريا بينما ارضية "لجنة القيادة الموقفة" كانت لها موقفا يمينيا ( بينما الارضية تهمل مشكلا  
التحرير ، كان التنظيم في الداخل يعطيه اهمية اساسية على حساب الدعاية )

\* مسألة بن صالح .

\* خط الحركة الشيوعية العالمية وموقفنا منه .

وقد مكنت هذه الصراعات من استقبال وفد عن التنظيم في البلاد والتوحيد معه على قاعدة خط الثورة الديمقراطية  
الوطنية ، وذلك في اجتماع اكتوبر الذي اتخذ فيه القرار بان تدخل المركز سوف يكون منذ ذلك الوقت على قمة  
الثورة الديمقراطية الوطنية . وعندما عاد الوفد الى البلاد ، عم الصراع بين الخطين وتم التوحيد هناك في شهر  
نوفمبر - قبل القمع - على قاعدة خط الثورة الديمقراطية الوطنية . ( انظر تقييم ل . ف . )

وفي ديسمبر وقع اجتماع في المركز ، اتخذ فيه قرار لتعميم الصراع والقيام بتصحيح الخط على مستوى كامل  
التنظيم ، ولكن هاته القرارات بقيت على مستوى المبادئ ، وخاصة وان الانتصارات السياسية لخط الثورة الديمقراطية  
لم يكن لها انعكاسها التنظيمي على مستوى توزيع المهام في المركز . وفي التطبيق اظهر التيار التروتسكي - انطلاقا  
من مواقع النفوذ التي كانت له في المركز - تشبثه بالمواقف القديمة في عدة مسائل هامة ، وصل على تعطيل الصراع .

فلم يسمح هذا التقدم في تعميم الصراع على مستوى التنظيم ولا في حل المشكل المتراكمة والاستجابة لحاجيات  
التنظيم والوضع . اى ان المركز بقي عاجزا على القيام بدوره كقيادة . فتراكمت التناقضات بدون حل . وبدأ العدو  
يهاجم التنظيم في الداخل والخارج . و هو عاجز على اخذ المبادرة واعطاء تعليقات انتقادى الثورية . وكذلك  
استطاع العدو وضرب تنظيمنا في الداخل ( نوفمبر - ديسمبر ) وفي الخارج والمركز لم يستطع اكثر من اعطاب  
توجهات تنظيمية على قاعدة الارضية القديمة ، اى الخط الانتهازي الذي يضع التنظيم في مرتبة القيادة ، لا اله  
السياسية وحاجيات النضال والجمهير .

( من خلال النقاشات التي وقعت مع كل الفروع ، لم يكن التدخل الذي وقع من طرف المركز في اكتوبر على قاعدة  
القرارات التي اتخذت في اجتماع اكتوبر وانما على قاعدة الارضية القديمة ، و اراد معالجة الامور من الناحية  
التنظيمية والاديلوجية ولم يطرق المشاكل السياسية )

وتمادت الامور على هاته الحال الى ان جاء الاعلان عن الوحدة بين تونس وليبيا ، وكان لا بد من تحديد  
موقف من المسألة القومية ، حتى نأخذ موقفا صحيحا من هذا الحدث الهام . فوقع الصراع على المسألة القومية وضد  
الانحرافات السابقة الناتجة عن الخط التروتسكي وعلى الوضع في العالم والمنطقة . ولما وصل الصراع الى الموقف  
من الحدث ، كان التيار التروتسكي يرى انه يكفي اتخاذ موقف . مبدئي من دون اعطاء هذا الحدث اهمية  
خاصة ، ولا يجب ان نأخذ موقفا مخالفا للمواقف السابقة قبل تعميم النقاش على مستوى التنظيم على المسألة  
القومية . وهكذا مرة اخرى يوضع التنظيم موضع القيادة لا حاجيات الجماهير والنضال واخذ موقف من الوضع  
والاحداث يساعد على تطوير الحركة الثورية .



اما التيار الـ "م ل" فكان يرى ان هذا حدث هام تحسست له الجماهير ولا يمكن ابدا ان نبقى متفرجين امام الاحداث ومعزولين عن الحركة الجماهيرية . وكان يعتقد ان هذا الحدث قادر ان يعطي نفسا جديدة للحركة الثورية بعد القمع الاخير ، ويسمح لها بالارتباط اكثر بالجماهير ، وذلك اذا اخذ موقفا صحيحا ، موقف نضال يمكننا من استرجاع قوانا . ويمكن الحركة الشعبية من تحقيق مكاسب ، باستقلال عن قيادات متخاذة ومثبطة . وان مثل هذا الموقف لا يمكن ان يكون الا ايجابيا تجاه الوحدة مع اعطائها محتوى غير الذي تريده لها الرجعية والبورجوازية الوطنية الليبية ، محتوى يلبي الحاجيات الحقيقية للجماهير ويتماشى والاهداف الاستراتيجية للحركة الثورية .

وكان الجناح الـ "م ل" يرى وجوب النظر الى المشكل من حاجيات النضال والجماهير ، واخذ مسؤولياتنا على هذا الاساس حتى ولو بخرق المركزية الديمقراطية والمبادئ التنظيمية ، اى يجب وضع السياسة في مرتبة القيادة ، لا التنظيم .

وفي هذا الصراع انتصر الخط الـ "م ل" على الخط التروتسكي الذي حاول عبثا الاختفاء وراء المبررات التنظيمية ( وفي هاته المرة كان للنصر السياسي انعكاسه على المستوى التنظيمي وذلك باعطاء المسؤوليات الاساسية - الكتابة السياسية - في المركز للجناح الذي دافع على المواقف الصحيحة . وعلينا ان نستعد لاعادة تنظيم كل هيكلنا على قاعدة الصراع السياسي والاديولوجي ولا على قاعدة الاعتبارات الاخرى . ) واخذنا الموقف الذي تعلمونه . ونطلب كل الرفاق ان يحاسبوننا من وجهة نظر صحة وعدم صحة هذا الموقف السياسي . لان هذا هو الاساسي ، لا من وجهة نظر احترامنا او عدم احترامنا للمركبة الديمقراطية ونحن نعلم اننا لم نحترم المبادئ التنظيمية ، وقد كان لازما خرقها للقيام بواجبنا كثوريين في تلك الظروف . وقد كنا واعين بالمشاكل التي سوف يطرحها موقفنا على المناضلين في القاعدة و لكننا فضلنا الاستجابة لحاجيات الوضع والجماهير والنضال . على ان ترسل في ما بعد بحثا في كل الفروع لتعميم النقاش وتوضيح الموقف وتعميم الصراع . وما هذه البعثة الا خطوة اولى سوف تظرفها سلسلة .

وقبل الانتهاء من الحديث عن تاريخ الصراع بين الخطيين في تنظيمنا والانتقال الى آفاق هذا الصراع يجب التاكيد على ان الصراع ليس ضد اشخاص بل هو ضد افكار غالطة يجب تحطيمها ولو ادى ذلك الى تصفية عناصر متشبثة بها ان افكار ولا تقبل المنازل معها . ولكن هذا شان الاقلية ممن هم على افكار غالطة ، والى حد الان ليس هناك مناضلون اظهروا هذا ، ولكن هذا لا يعني ان وجود مثل هاته العناصر في صفوفنا مستحيل وعلينا ان لا نتردد في القيام بواجبنا الثوري تجاههم .

وعلينا ان ننتبه الى الاشكال الذي تاخذها مختلف الانحلافات اثناء الصراع . فمن خاصيات الانتهازية انها اذا وقعت مقاومتها شمالا تظهر يمينيا ، والعكس ، ولذا لذك عندما نقاوم الانحرافات اليمينية علينا ان نحذر من الوقوع في الانحرافات اليسارية والعكس ، ولتصريح ٢٠ مارس ١٩٧٤ ، فيه اكثر من عبرة في هذا الشأن .

## الآفاق

هناك عبرة علينا استخلاصها من هذا التقييم السريع للصراع بين الخطيين في تنظيمنا ، وهي انه لا يجب ابدا طمس التناقضات وكبت الصراع في صفوفنا ، وقبول التعايش السلمي مع الخط البورجوازي ، مهما كانت الاعتبارات . وقد ارتكب الجناح الـ "م ل" هذه الغلطة فسمح للانتهازية ان تتربع في صفوفنا ، ورضخ للخط البورجوازي ولم يقم بواجبه في الصراع لفرض المواقف الصحيحة والخط البروليتارى . ولهذا الرضوخ اسباب ذاتية اساسية واسباب موضوعية ساعدت عليه - اما الاسباب الذاتية وهي الاساسية فترجع الى النظرة البورجوازية التي ترى المسائل من وجهة نظر تنظيمية بحتة اى من وجهة نظر مصلحة التنظيم في حد ذاته ، لا من وجهة نظر سياسية اى من وجهة نظر مصالح الثورة والبروليتاريا . وهذا انحراف خطير يجب مقاومته في صفوفنا . ان نظرتنا للتنظيم يجب ان ترضخ لمصالح الثورة والبروليتاريا لا العكس وان تخلىنا على هذا المبدأ الثوري - مبدأ : السياسة وحاجيات النضال والجماهير في مرتبة القيادة - هو الذي عطّل الصراع في صفوفنا وجعل الانتهازية تتخر تنظيمنا بصورة لا تمكنه من القيام بواجبه الثوري تجاه نضال وحاجيات شعبنا . كما ينبغي على كل الرفاق - مهما كان مكانهم في التنظيم - ان يسهروا على احترام هذا المبدأ فسي كل وقت وان يقاوموا كل انحراف عنه مهما كان مصدره . اما الاسباب الموضوعية التي ساعدت على خمود الصراع



ضد الخط التروتسكي فهي الطبيعة الطبقة للتنظيم المتكون اساسا من مثقفين : لهم نظرة مثالية ولا يرون الا الاهداف البعيدة : دكتاتورية البروليتاريا والشيوعية - وعمال لا يرون الا التناقض الذي يعيشونه بحددة - الا وهو الذي يضحهم وجها لوجه مع البورجوازية التي تستغلهم مباشرة ، ولا يرون التناقض الذي يحرك ككل المجتمع وهو الذي يقابل الشعب من ناحية والامبريالية وعمالها من ناحية اخرى وباللظافة الى هذين العاملين حدود عملنا تجاه الطبقات الشعبية الاخرى ( وخاصة الفلاحين ) الذي يحول دون اعطاء اهمية لمطالب هذه الطبقات ودورها في الثورة .

اما وقد صار لنا وعي اليوم بخطورة الانحرافات التي كانت لنا و برجعية الخط الذي كنا عليه فيجب تدعيم هذا المكسب بتدعيم الصراع على كل التنظيم بكل هيكله ، حول المسائل التي لها ارتباط بتوضيح خطنا . وعلينا ان نقاوم العقليّة التي ترعرعت في صفوفنا وللمركز مسؤلية اساسية في ذلك والتي تهدف الى طمس الصراع بصورة جعلت المناضلين في القاعدة يترقبون نزول الخط من السماء وكان المركز وحده سوف يسيطر الخط وينبئ الحزب وليس على المناضلين الا التطبيق . يجب ان نترى بالصراع ومن اجل الصراع وعلى قاعدة الصراع ضد كل الانحرافات ونطبق المبدأ الذي اكد عليه المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني ، مبدأ معارضة التيار ومقاومة الافكار الخاطئة مهما كان مصدرها - ومهما كانت مرتبة الهيكل او المسؤول الذي صدرت عنه . وهذا لا يتنافى والمركزية الديمقراطية لان المركزية الديمقراطية - وكل المبادئ التنظيمية - في خدمة الافكار الصحيحة ومصالح الثورة والبروليتاريا وليست لتمكين التيار البورجوازي من تعطيل الصراع ، مثلما عودتنا السياسة الانتهازية التي اتبعها المركز وريادها في نفوسنا الى حد الآن .

لقد حقق التيار ال "م ل" انتصارا في الصراعات الاخيرة ولا سبيل لتدعيم هذا المكسب الا بمواصلة الصراع ضد كل المواقف الانتهازية وعلى كل المسائل . والصراع في بدايته يجب تخذيته بصورة دائمة الى ان نحطم كل مواقع الخط التروتسكي في صفوفنا ونبني خطا ثوريا برويتاريا . ويدخل هذا الصراع في عملية توضيح الخط ، ووضع برنامج ثوري ( بمشاركة كل المناضلين واطراف التنظيم ) من اجل الاعلان القريب عن اول حزب شيوعي "م ل" في الوطن العربي وافريقيا . وهذه مسؤلية كبيرة على عاتقنا يجب ان نقوم بها على اكمل وجه ولا سبيل الى ذلك الا بتشريك كل المناضلين في الصراع التاريخي ، حتى نقطع مع الطرق الانتهازية السابقة وحتى يتمكن الرفاق الذين برزوا في النضالات الاخيرة وخاصة العمال من اخذ مكانهم ومسؤولياتهم في قيادة حزبهم - ولذا يجب دعم اللحمة بين النواة ال "م ل" في القيادة اليوم وهاته الطاقات الثورية الشابّة والعمالية . ومن ناحية اخرى يجب علينا جميعا وعلى الرفاق العمال بالخصوص ان نجعل من هذا الصراع فرصة لرفع مستوانا النظري وتعميق استيعابنا لل "م ل" ، حتى نتمكن جميعا من فهم واقعا فهما علميا وتادية مهامنا بكل حزم ومسؤولية وحتى يتمكن الرفاق العمال من تسلّم وافتكاك قيادة الحزب والثورة .

وعلى المناضلين والهياكل ان يشمروا على سواعدهم لتحقيق هاته المهام ولتقييم وتقييم ممارستنا كاملة ، وان ياخذوا مسؤولياتهم كاملة في تحطيم الخط الانتهازى القديم وتدعيم الخط البروليتارى وتشبيد حزبنا على ضوء هذا التقييم .

— الى الامام من اجل الاعلان عن الحزب !  
— لتتجريا على الصراع والنصر حليفنا !

" اللجنة التنظيمية المؤقتة "

— مايو ١٩٧٤ —



Les avis qui vous sont parvenus sur cette question ne nous semblent pas suffisamment approfondis, ni suffisamment dialectique la façon de poser le problème. Car enfin, le pouvoir ne doit pas tenir compte uniquement des répercussions immédiates de cette affaire. Dans son analyse et donc dans sa politique, il doit tenir compte de la dynamique de la lutte de classe et du mouvement révolutionnaire et démocratique actuel ainsi que de ses propres contradictions internes (celles de la classe dominante, bien entendu). Il s'est vu engagé dans une situation difficile, explosive même.

1. Le mouvement étudiant n'est plus celui de 68; il a beaucoup mûri, et s'est consolidé en profondeur; et il l'a prouvé en février 72 en réussissant à drainer la grande majorité des lycéens dans presque tout le pays, ainsi qu'une partie du peuple. Les masses populaires ne sont plus aussi insensibles aux mots d'ordre du mouvement étudiant, qui le touchent de près (nous ne développons pas ce point: voir la brochure).

2. De plus, le pouvoir sait fort bien qu'il n'a plus à faire au seul mouvement étudiant. Les masses populaires sont de moins en moins dupes des campagnes de dénigrement menées systématiquement contre la jeunesse en révolte (les télégrammes de soutien et de dénonciation bien que toujours provoqués par de puissants moyens, deviennent chose rare). Les luttes ouvrières et paysannes deviennent chaque année plus radicales et, SURTOUT, elles ne passent plus aussi inaperçues qu'avant. Au contraire ces luttes arrivent de plus en plus à percer le mur du silence; et le pouvoir exploiteur et oppresseur est obligé chaque fois de recourir un peu plus à la violence ouverte. Ce faisant, il se démasque et apparaît à des couches toujours plus larges sous son vrai jour: un pouvoir de classe exploiteur et oppresseur.

3. Nous sommes aussi à une phase où les luttes de clans au sein de la classe dominante, la bourgeoisie, s'approfondissent et deviennent publiques. Certes, ces luttes intestines, ces tiraillements antagonistes, inhérents au système capitaliste bourgeois ont toujours existé. Seulement, pour que ces luttes aient le caractère accentué et perceptible d'aujourd'hui, il fallait certaines conditions particulières. Les luttes populaires prennent de l'extension et menacent réellement les intérêts de la bourgeoisie. Elles mettent le système en sérieuse difficulté. Ce qui suffit pour affoler les bourgeois qui prennent peur pour leurs intérêts; leurs contradictions internes de ce fait ont tendance à s'aiguiser. Mais, le mouvement populaire reste suffisamment inorganisé et pas encore radical. Il ne met pas encore fondamentalement en question le système bourgeois. Chaque clan, selon ses intérêts particuliers propose des solutions le favorisant. Une telle tendance est en effet historiquement possible: tant que le mouvement populaire reste inorganisé et tant que la menace qu'il représente n'exige pas une solution immédiate. Autrement on aurait vu la bourgeoisie réussir à imposer une unité interne en sacrifiant au besoin certains de ces clans (note: voir cas de l'instauration d'un régime fasciste). Or nous venons de voir ~~xxx~~ que la situation présente en Tunisie permet à la bourgeoisie au pouvoir de tolérer momentanément l'existence et même l'éclatement au grand jour de ces divergences internes.

4. Le pouvoir bourgeois a bien vu que le maintien en prison d'un assez grand nombre de militants "organisés" n'a pas mis fin au mouvement démocratique (l'université reste apparemment sensibilisée et mobilisable), et encore moins au mouvement révolutionnaire qui, selon toute apparence, est accompli et en pleine répression encore! un grand pas qualitatif (rien qu



la transformation du TT et ce que révèle l'affaire de la SORETRAS en témoignent...). Le pouvoir doit pertinemment savoir que l'affaire en instance est intimement liée au mouvement démocratique et révolutionnaire et que les militants organisés en taule sont organiquement liés à ce mouvement. Deux faits le lui prouvent s'il en était besoin : d'abord l'affaire ABO;... ensuite la plupart des textes saisis ainsi que le TT parlent de la jonction réalisée ; en conséquence le pouvoir (les flics) doit avoir la certitude absolue que les militants organisés arrêtés en février 72 (du moins ceux du G) doivent en rapport avec des ouvriers. Si les flics n'ont rien découvert c'est bien sûr parce que personne n'en avait parlé de lui-même, mais et surtout, parce que le pouvoir a délibérément évité d'orienter "l'enquête" c'est à dire la torture sur cette voie.

La raison en est évidente. Faire le procès de la jonction (ouvrier-intellectuels révolutionnaire) aurait été une erreur monumentale et néfaste de tactique que le pouvoir a su éviter. En effet, un tel procès apparaîtrait à l'opinion nationale et internationale comme un aveu irréfutable de l'échec de sa "politique" d' "unité nationale" et un démenti cinglant de sa fameuse thèse qui prétend que l'opposition en Tunisie n'a rien de nationale, n'a aucune base populaire réelle qu'elle est d'obédience étrangère, téléguidée de l'extérieur.....

D'autre part un procès de la jonction serait, le cas échéant, une matière inespérée de propagande pour la jonction et une tribune idéale que les révolutionnaires n'auraient pas manqué d'utiliser avec relativement de chance d'efficacité pour toucher un public plus nombreux et potentiellement révolutionnaire.

A défaut d'un tel procès, explosif et pertinemment évité, le seul but tangible que le pouvoir peut prétendre atteindre dans ces conditions, par une campagne répressive c'est de gêner pour un temps le processus révolutionnaire. Il ne peut plus espérer l'extirper à la racine, l'antécédent de la répression fasciste de 68 le lui prouve, d'autant plus qu'il n'a plus les mains libres et cela pour deux raisons : - la montée des luttes populaires et - les tiraillements internes.

Cet objectif - gêner pour un temps le processus révolutionnaire - il pensait l'atteindre en éliminant de la vie active (militante) les militants révolutionnaires organisés. Pour ce faire l'appartenance à des organisations "illé-gales" devait lui donner le prétexte suffisant pour monter une affaire lui assurant le maintien en taule des éléments qu'il considère dangereux et irréductibles

\*\*\*\*\*

Tout observateur attentif à la situation dans le pays, verrait inmanquablement :

1- que le pouvoir ne pouvait pas se permettre une "clémence" complète et la résolution définitive de l'affaire (par une libération totale ~~marx~~ avec ou sans procès). Plusieurs facteurs jouent en ce sens :

\* exigence de ~~ix~~ ne pas se discréditer en s'avouant vaincu ;  
\* se réserver un moyen de pression contre l'opposition (démocratique et révolutionnaire) les éléments restés en taule serviraient d'otages pour obliger l'opposition au dialogue. Dans cette optique, l'affaire en instance reste comme une épée de Damoclès pour "décourager" toute velléité d'action et d'opposition organisées (note : du moins dans l'esprit des flics car on a raison d'insister sur le côté mobilisateur et radicalisant de cette affaire).

2- Ce qui vient d'être rappelé au point précédent est secondaire ; l'élément d'explication fondamentale nous paraît être le suivant : objectivement toute résolution de cette affaire ne peut être que provisoire ; car impossibilité d'extirper les causes de cette situation, les conditions actuelles des luttes de classes n'ont pas permis en février, et ne permettent pas de bloquer le processus révolutionnaire ; et en fait il apparaît de plus en plus que la répression de février mars n'a même pas permis de retarder ce processus révol



Et, en fait, il apparaît de plus en plus clairement que la répression de février Mars n'a même pas permis de retarder ce processus révolutionnaire.

3-La répression en cours et qui a connu en février mars une ampleur sans précédent, n'est pas elle aussi arrêtée. On est donc en droit de s'attendre dans un avenir assez proche à d'autres vagues de répression plus ou moins violentes, plus ou moins générales (en fonction de nombreux facteurs, dont, la solidité ou non de l'organisation en premier lieu le G).  
Ce ci est d'une extrême importance et doit être au centre de nos préoccupations. Dans cet ordre d'idée, on a eu raison de rapprocher le sort fait à l'affaire ABO d'avril 71 à celui fait à "l'affaire des étudiants" de février 72. Parce que l'arrestation de ABO n'a pas mis fin au processus révolutionnaire son affaire est restée en instance et lui maintenu en taule parce qu'on savait qu'il n'était pas seul et on espérait mettre la main sur ses "complices". L'affaire de février 72 se présente de la même façon. Selon toute apparence il s'agit d'un processus faisant boule de neige et il serait utopique de s'attendre à un dénouement définitif.

De là à dire que l'affaire en cours ne peut pas connaître de dénouement provisoire assez proche (par exemple la libération provisoire pour tout le monde il n'y a qu'un pas qu'il ne s'agit pas bien évidemment, de franchir.

4-La décision du tribunal du 16 septembre traduit toutes les contradictions qui prévalent dans la situation actuelle et dont on vient de signaler très rapidement quelques unes: -approfondissement du mouvement démocratique surtout parmi la jeunesse intellectuelle

-montée des luttes populaires qui mettent sérieusement en difficultés le pouvoir bourgeois

-lutte de clans au sein de la classe dominante qui prend un caractère rigide et souvent ouvert

-le mouvement démocratique et révolutionnaire lui-même qui, enfin loin d'être bloqué par la répression a su en profiter pour se développer quantitativement et qualitativement mais surtout qualitativement et

-corollairement l'échec relatif du processus de la répression ouverte engagée depuis un certain temps et qui a culminé en février mars 72.....

A ces contradictions il faudrait pouvoir ajouter l'analyse (dont nous n'avons malheureusement pas ~~xxx~~ les éléments) de la situation internationale, et celle en particulier de l'évolution récente que connaissent les rapports de domination impérialiste sur notre pays ....

Tout d'abord la décision elle-même de la tenue du procès le 16 septembre est presque un aveu d'échec; elle est la preuve que le pouvoir subit et ressent la pression d'une opinion (nationale et internationale) assez sensibilisée à cette affaire; et aussi qu'il connaît des tiraillements internes assez aigus. Il était visible qu'il cherchait à minimiser l'affaire donc à ne pas durcir à outrance ses positions.

De ce fait le résultat (le verdict) d'un procès tenu à la veille de la rentrée universitaire ne pouvait être que "clément" et devait consister à donner du lest en signe d'apaisement au mouvement étudiant, c'était aussi un préalable à des tractations possibles qui viseraient à résoudre le contentieux syndical pendant.

(Note: ici aussi il s'agit d'une interprétation pour ainsi dire de l'intérieur des motivations du pouvoir, car du point de vue révolutionnaire, le problème est intimement lié à la crise de l'enseignement qui est une crise du système et dont la solution à notre avis ne peut être que radicale. Des réformes de détails sont peut-être possibles et dans tous les cas c'est le rapport des forces entre les classes antagoniques qui en décideraient à chaque étape historique ...)

Cette décision traduit aussi au sein de la classe dominante un compromis au profit du clan, disons "modéré" faute d'une meilleure caractérisation. Quant à la décision du tribunal (report du procès à une date ultérieure) elle est la preuve que les luttes de clans ne sont pas au fixe mais évoluent rapidement; cette décision est surtout dictée par deux facteurs (répressif) de même nature: a) ne pas donner un terme à cette affaire, en laissant le



ossier ouvert (puisque le processus révolutionnaire n'a pas été bloqué)  
b) et aussi faire échec à la campagne de mobilisation et de soutien et désamorcer même provisoirement .

\* \* \* \* \*

On est donc en droit de penser que si, par cette décision ; le pouvoir policier a effectivement réussi à faire échec à la campagne de soutien amorcée campagne qui était visiblement appelée à connaître un grand développement et devait surtout constituer une excellente base de départ pour le mouvement démocratique étudiant , si donc le pouvoir a réussi à lui faire échec , il paraît non moins évident qu'il a donné du même coup , suffisamment de raison pour le développement de la contestation .

Tout d'abord juridiquement , il a fourni de graves atouts contre lui, d'autant plus graves que le système judiciaire n'échappe pas , lui aussi, aux retombées des luttes de clans et qu'il connaît une véritable crise (démission de magistrats , malaise qui atteint jusqu'au ministre de la justice ... ) Ensuite le maintien en taule arbitraire des 9 camarades constitue politiquement un facteur concret et de taille , favorisant la mobilisation démocratique contre la répression et le fascisme policier .

Ces deux facteurs jouant contre le pouvoir sont d'autant plus graves que les x rentrées judiciaires et universitaires sont imminentes. On est donc en droit de dire que le pouvoir se trouvera d'ici peu dans une très mauvaise posture .

A moins toutefois , d'une palliatif possible qui détournerait l'attention de l'opinion de ce problème (note: n'avait-il pas cherché un tel palliatif par sa prise de position dans l'affaire de Munich et sa tentative de se faire délivrer le corps des Fedgyins , quoiqu'il a fini par reculer prenant peur à la dernière minute, des réactions xénophobes non moins prévisibles , ainsi que d'une radicalisation concomittente du mouvement de soutien révolutionnaire à la résistance palestinienne ; d'autres facteurs ont du jouer essentiellement les pressions impérialistes )

Le pouvoir pourra-t-il résister assez longtemps aux pressions de plus en plus grandes jouant en faveur d'un dénouement immédiat de cette affaire ? Ce qui nous semble très peu probable , voire même exclu, c'est la tenue d'un procès en pleine année universitaire .

Doit-on s'attendre alors x au maintien des 9 camarades en taule pendant encore une année jusqu'à la tenue d'un procès en été 73 ?

Les éléments d'information dont nous disposons ne nous permettent pas de donner une réponse à ces questions . D'autant plus que plusieurs facteurs jouant dans un sens ou dans l'autre peuvent survenir d'ici là ... et changer les données des problèmes .

Nous avons cependant laissé entendre au cours de cet essai d'explication que des campagnes de répression assez proches ne sont pas à exclure et qu'elles sont au contraire très prévisibles . Il faut donc bien se prémunir contre .

Il n'y a pas mille manières de la faire : -se fonder organiquement au sein des masses populaires surtout du prolétariat ; -consolider et étendre l'organisation clandestine des révolutionnaires ; -développer les luttes ;

-l'observance des règles de la stricte sécurité est plus que jamais de rigueur , les répressions futures sans aucun doute inévitable (car tant qu'il y a lutte il est légitime de s'attendre à la répression ) ne seront vraiment saignantes et fatales que si nous cédon au libéralisme en matière d'organisation ; mais son contraire le bureaucratisme n'est pas meilleur car il détruit les initiatives et bloque les luttes ; -développer les campagnes de soutien aux victimes de la répression et de dénonciation de la répression .

\* \* \* \* \*

Peut-on tirer de cet essai d'analyse une tactique valable de luttes concrètes ? En toute honnêteté , nous ne le pensons pas, si du moins on tient à dépasser les généralités . On espère tout au plus avoir contribué à mieux situer les problèmes et à orienter la réflexion sur une voie meilleure . Même la tactique de lutte que doivent adopter les camarades internés ne nous apparaît pas encore de façon claire et nous attendons plus d'information un avis qui tienne compte de tous les aspects du problème .



Quelques points importants à souligner à propos  
du renvoi de l'affaire du 16 septembre à Tunis

Remis à avocat  
Comme trame pour  
une tribune dans  
le Monde - Internat

Remis pour lecture texte du C.R. "Tentative d'explication"

C'est un procès d'opinion ; on peut le montrer à partir des deux éléments suivants :  
1- les inculpations : - organisation illégale  
- diffusion de fausses nouvelles

2- Communiqué officiel à la suite du procès (voir l'Action du 17-9)  
A partir de ces deux éléments on peut prouver que si les libertés d'association et de Presse étaient reconnues en Tunisie, toute cette affaire n'aurait pas eu de raison d'être. Il ne s'agit que d'un procès d'opinion.  
En Tunisie, bien que l'article 8 de la Constitution tunisienne (58) reconnaisse toutes les libertés, il n'y a pas d'organisation reconnue (autres que celles du pouvoir) il n'y a pas de Presse autonome

(voir note 1)

Absence totale d'information

La Presse officielle n'assure pas l'information. Exemple : il n'a jamais été annoncé avant le Monde. Ce n'est qu'après la publication à par "le Monde" de l'information selon laquelle le procès des étudiants et enseignants doit s'ouvrir le 16 à Tunis devant le tribunal correctionnel (le Monde du 13 septembre) que la Presse tunisienne évoque ce procès de la manière suivante :  
Le journal Es - Sabah le 14 annonce le procès en déclarant que parmi les inculpés figurent 23 membres du GEAST dont 5 sont en fuite, un groupe Baath, et un communiste René Marzouk inculpé dans une affaire d'espionnage au profit du sionisme (extrait d'une dépêche AFP le 14 septembre à 12h51)  
El Amal du 15 septembre (journal du parti destourien en langue arabe) contredit l'information donnée par "le monde" et par "Essabah" en donnant une autre information fautive : ils annoncent qu'il y a eu un procès devant la Cour de Sureté de l'Etat pour 13 personnes dont 5 seulement avaient été cités et devaient comparaître devant la cour correctionnelle le 16 septembre (voir note 2) et limite ainsi à une affaire alors qu'il y en a 4. Dans l'Action du 15 septembre déclare qu'il "croit savoir même que plusieurs parmi les 43 inculpés seront libérés le jour de l'ouverture du procès et que celui-ci pourrait éventuellement être reporté"  
Et ce n'est que le 16 au matin que l'Action annonce que le procès doit s'ouvrir le jour même (voir communiqué).

"Indépendance" de la Justice : Le Président du tribunal en toute "indépendance" prend la décision annoncée par le journal du Parti Destourien la veille, de "reporter le procès et de même en liberté provisoire plusieurs parmi les inculpés".

Au niveau du déroulement du procès :

Lorsqu'on remet une affaire on doit fixer la date, même si on a l'intention de la remettre une autre fois. Ainsi les détenus risquent de rester en prison très longtemps puisqu'il n'y a pas de limites à la détention préventive bien que les textes prévoient les "plus brefs délais". Déjà ceux qui ont été arrêtés en février ont fait 7 mois de prison. Mais il y a pire encore, Ahmed Ben Othman Raddaoui qui est en prison depuis un an et demi sans jugement.  
On remarque aussi que le critère de choix pour mettre en liberté provisoire n'est pas juridique, il est politique. En effet, on a choisi les étudiants. Pour ceux qui ont été gardés, on a prétexté la "récidive", alors que ne n'est pas fondé juridiquement puisqu'ils avaient été auparavant condamné par une juridiction d'exception qui ne prévoit pas de récidive (la Cour de Sureté de l'Etat). De plus pour Marzouk et Cherif le fait qu'ils risquent d'être impliqués dans une 2ème affaire ne doit pas empêcher que pour cette affaire ils soient mis en liberté.  
Donc l'argument est politique, on a libéré les étudiants et on veut se servir politiquement de la présence des autres en prison pour faire peur.  
Le danger d'une telle pratique est très grave c'est que ça peut durer indéfiniment.

Ainsi Ahmed Ben Othman Raddaoui a été arrêté en avril 71 et c'est pour faire peur aux autres opposants qu'il avait été gardé malgré l'absence de preuves et seul inculpé de "complot contre la S. E." et que l'instruction de son affaire



re est toujours en cours .Il est encore interrogé par la police sur commission rogatoire du juge d'instruction régulièrement, jusqu'à très récemment encore (dernier interrogatoire policier mi aout 72) .  
De même qu'en juin 67 on avait arrêté et Mohamed Ben Jennet et condamné à 20 ans de travaux forcés pour faire peur aux étudiants et aux opposants, même en avril 71 on a arrêté Ahmed Ben Othman Raddaoui pour faire peur à l'opposition .

Bien plus , de même que Mohamed Ben Jennet avait été jugé en septembre 68 pour "appartenance à une organisation illégale" et condamné à 4 ans de prison supplémentaires (=24 ans) parce que les étudiants avaient manifesté leur solidarité avec lui , de même, aujourd'hui on n'hésite pas à intégrer Ahmed Ben Othman Raddaoui à l'affaire de février 72 parce que les étudiants et manifestants ont été solidaires de lui .  
Les inculpations choisies contre ABOR dans cette deuxième affaire ne tiennent absolument pas juridiquement .L'inculpation d'"organisation illégale" dès l'instant où il n'y a pas de possibilités d'être organisé (en prison) et de se réunir, n'a aucun sens .De même pour les "fausses nouvelles" qui est ce que cela peut vouloir quand quelqu'un est en prison .  
Insister aussi sur les conditions d'isolement dans lesquelles ABOR a été mis jusqu'à présent pendant 18 mois ce qui est inadmissible et contraire à tous les réglemens sur les conditions de détention .

### Tortures:

Sous forme de témoignage personnel à partir des témoignages de familles etc. En particulier parler de Dalila Ben Othman , une femme qui a été maltraitée . Essayer de voir ASPEGREM (rapport Amnesty)

L'affaire Marzouk: on peut aborder cette question sous deux angles, qui ne s'excluent d'ailleurs pas .On peut donc choisir l'un ou l'autre et si possible les 2 à la fois .

1°) On l'accuse d'être un "agent sibniste" parce qu'il est juif .D'ailleurs ce n'est pas la première fois que le pouvoir utilise ce genre d'argument antisémita et raciste ;en février 72 au moment du procès de Simone Ben Othman Raddaoui née Lellouche , le pouvoir pensant arriver de cette manière à dénigrer tout le mouvement étudiant avait mené toute une campagne raciste (voir Sayah et l'UGTT..)

2°) Il est absurde de penser que Marzouk soit sioniste puisqu'il est marokatin .On peut prendre comme preuve que ces allégations sont fausses , que tous les autres inculpés (qui sont tous musulmans) sont solidaires de Marzouk .

En parlant de cette affaire , ne pas perdre de vue que dans l'affaire de Marzouk , la décision de l'inculper d'être un agent sioniste n'a pas encore été prise par le pouvoir .Cependant il est quand même nécessaire de prendre l'avance .(voir en annexe le texte de El amal )

### Conclusion :

Pour résumer : ce qui est essentiel c'est de réussir à dénoncer l'absence de liberté d'association l'absence de liberté de Presse ,qu'il s'agit d'un procès d'opinion .

Il est important de trouver les moyens de parler du cas de Ahmed Ben Othman Raddaoui et au besoin d'en faire un paragraphe spécial .

Il est aussi important de souligner le cas de Dalila Ben Othman une jeune femme incarcérée depuis ~~xxxx~~ de 3 mois et très maltraitée au cours des interrogatoires .

Le cas de Marzouk aussi est à souligner .

(1)La loi du 7 novembre 1959 qui régleme les associations soumet la reconnaissance d'une organisation à une autorisation préalable du ministère de l'intérieur (récépissé).La différence avec la France c'est qu'en Tunisie on ne donne jamais de récépissé depuis 59 sauf aux organisations patronnées par le Parti au pouvoir (organisation de jeunesse, de sports ,des femmes ,syndicats officiels,...).Depuis cette loi le PCT n'avait été que "toléré" .En janvier 63 cette tolérance a cessé .C'est une astuce qui a permis d'interdire le PCT sans jugement .On a interdit toute Presse Autonome .



suite de la note (1) : jamais aucune organisation n'a été reconnue : exemple en 67 un comité x de soutien au peuple Vietnamien avait déposé une demande qui n'a jamais reçu de réponse et était donc considéré comme "illégal" .

C'est pourquoi toute organisation d'opposition est "illégale". De même pour la Presse d'opposition .L'information est délivrée par le ministère de l'information ; ainsi on peut remarquer que le compte rendu du procès publié dans la Presse du dimanche 17 septembre est identique mot pour mot dans les journaux "L'action", "La Presse" et "Essabah"(en arabe) Seul "El Amal" a fait un compte rendu plus personnel (c'est le journal du Parti en Arabe)

(2) Traduction de l'Article du journal El Amal du 15-9-72

"Le Monde a publié ~~une~~ l'information suivante : on reproche à l'un des inculpés d'avoir des activités sionistes .Un journal tunisien a publié la même information .Le journal tunisien a dit aussi que l'un des étudiants qui vont être jugés est inculpé d'avoir des activités x d'espionnage au profit d'Israël .Ces 2 informations s'éloignent de la vérité.

On a voulu donner à l'opinion publique une vue qui n'est pas la vérité et exagérer cette affaire . ( ....)

13 personnes sont inculpées dans cette affaire (celle de Marzouk) dont deux filles ; les chefs d'accusations sont :-appartenance à une organisation illégale et diffamation pour 4 d'entre eux .La Cour de Sureté de l'Etat examinera cette affaire le samedi 16 septembre à 8 h du matin dans la salle 6 du palais de justice .

René Marzouk et Chérif ont créé une organisation marxiste ; ils ont organisé des réunions à Khéréddine chez Chérif .Lorsque Marzouk a été nommé à Gafsa il a poursuivi ses activités dans le milieu lycéen et il a fait de sa demeure un lieu de réunion .Il a recruté Cheffai ,Ahmed El Kehouli, Brahim Nasraoui ,Omrane Alouane .Il a incité les lycéens à se solidariser avec les étudiants en février dernier .

Lorsque l'enquête a commencé il a quitté Gafsa d'une manière secrète et il est allé à Gabès où il a été arrêté .

Voici la liste des accusés :

- 1-René Marzouk 25 ans Professeur d'anglais
- 2-Mohamed El Hédi Chérif:47 ans économiste à l'hospital E.Conseil
- 3-Brahim Nasraoui 19 ans lycéen
- 4-Omrane Alouane Lycéen 22 ans
- 5-Cheffai Zahfour 21 ans Lycéen
- 6-Ahmed Kehouli 17 ans lycéen
- 7-Khaled Meddeb 26 ans né en France sans emploi
- 8-Pierre Féron 26 ans professeur
- 9-Roger Chipeaux 26 ans professeur
- 10-Simone Marzouk 22 ans étudiante (soeur de René)
- 11-Mohamed Ghachem 26 ans ,fonctionnaire .
- 12-Néjib Sfar 23 ans étudiant
- 13-Essia Boughzala 18 ans étudiante .

---

Annexe: texte de El amal du 17 septembre



".... Dès que les juges ont pris place le Président a commencé à faire l'appel des prévenus de la première affaire qui sont René Marzouk, Mohamed Chérif, Brahim Nasraoui, Oufane Alouane, Ahmed El Kehouli, Mohamed Khaled Meddeb et on a constaté qu'Ahmed ~~et~~ n'était pas présent et que Khaled n'avait pas reçu de convocation pour assister à la séance .  
Quand la Cour a opté pour le renvoi des 4 affaires et ceci parce que les inculpés n'ataient pas tous présents elle a demandé aux représentants de la défense de faire part de leur remarque à la Cour .  
Maitre Mohamed Baccar a demandé la mise en liberté provisoire de son client René Marzouk et il a dit que cette demande est urgente vu qu'un autre mandat de dépôt a été émis contre son client dans une autre affaire et il s'est étonné de cette pratique de la partie civile (procureur de la République) de dissocier l'affaire et de transmettre une partie à la Cour de Sureté de l'Etat. Maitre Baccar a fait état des dommages qu'a subi son client à la suite des interprétations au sujet d'une affaire encore en cours qui a-t-il dit émanait du journal "Essabah" ce qui a influé beaucoup sur le moral de son client ce qui explique la plainte déposée par l'avocat contre le dit journal .  
Sont intervenus ensuite Maitres ElHila , ? , Aloulou pour demander la mise en liberté de leur client dans cette affaire .....

Maitre Amri a déclaré alors de son intervention que la défense a des moyens pour prouver que les chefs d'inculpation établis contre son client ne sont pas fondés juridiquement et qu'il s'agit d'une affaire d'opinion purement et simplement car on a vu citer des ~~études~~ opinions des études plus de 10 fois dans le rapport de cloture et il a demandé la liberté provisoire pour son client .....

Ensuite interviennent Maitre Ben Naceur , Bourguiba, Nafti, Smaoui , Raffel Chabbi ppur discuter le rapport de cloture remarquant que l'arrestation préventive est une pratique interdite dans certains pays dans lesquels l'inculpé ne sera arrêté que si une condamnation effective a été prononcée contre lui . Et de plus leurs clients ont des domiciles et sont prêts à se présenter à chaque convocation et ils ont remarqué que la diffamation n'existe pas et que cela a été prouvé au niveau d'une publication qui date depuis longtemps .....